كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية ايت ملول
جامعة ابن زهر اكادير



DAR AL AFAK

النص الجنائي بين دواعي تحقيق الردع ومتطلبات الانسنة

(رؤى وتصورات، على ضوء قانون العقوبات البديلة بالمغرب)

اعداد: عبد الكريم اولهياض
باحث بسلك الدكتوراه

2025

الفهـــرس

مدخل عام 13

ملخص بالغة الفرنسية 17

***الفصل الاول: مقتطفات من اهم مقتضيات القانون الجنائي الموضوعي و الشكلي** 21

المبحث الاول : عموميات حول القانون الجنائي العام واهم مقتضياته 28

المطلب الاول : ماهية القانون الجنائي ، ومواضيع الجريمة..... 28

الفقرة الاولى: تعريف القانون الجنائي وتفريعاته..... 28

اولا : القانون الجنائي العام 29

ثانيا: القانون الجنائي الخاص..... 29

الفقرة الثانية: الجريمة، ماهيتها، محاولتها، المساهمة و المشاركة فيها 30

اولا: تعريف الجريمة..... 30

ثانيا:اركان الجريمة 30

ثالثا: ترتيب الجرائم 32

رابعا:المحاولة..... 33

خامسا : المساهمة و المشاركة..... 34

1-المساهمة 34

2المشاركة..... 35

المطلب الثاني: المسؤولية الجنائية واحوال الدفاع الشرعي..... 36

الفقرة الاولى: ماهية المسؤولية الجنائية 36

DAR AL AFAK COPY

اولا: تعريف المسؤولية الجنائية 36

ثانيا: حالتا انعدام المسؤولية الجنائية 37

الفقرة الثانية: ماهية الدفاع الشرعي 39

اولا: تعريف الدفاع الشرعي 39

ثانيا: شروط فعلي الاعتداء و الدفاع 40

الفقرة الثالثة:الحالات الممتازة غفي الدفاع الشرعي 41

الفقرة الرابعة : اسباب التبرير 43

المطلب الثالث :العقوبات ، نواعها ، انقضاؤها ، و ظروف تشديدها و تخفيفها 44

الفقرة الاولى تعريف العقوبة 44

الفقرة الثانية: انواع العقوبات 44

اولا: .العقوبات الاصلية 44

ثانيا: العقوبات الاضافية 45

الفقرة الثالثة: انقضاء العقوبة 46

اولا: تعريف انقضاء العقوبة 46

ثانيا: اسباب انقضاء العقوبة 47

الفقرة الثالثة: في أحوال تخفيف وتشديد العقوبات 47

اولا: تفريد العقاب 48

ثانيا: الأعذار القانونية 48

ثالثا: الظروف القضائية المخففة 49

رابعا: ظروف الشديد: 49

خامسا:العود 50

DAR AL AFAK
COPY

المبحث الثاني : حول البحث و التحري عن الجريمة والمجرم..... 51
المطلب الاول: السلطات المكلفة بالبحث و التحري في الجرائم 53
الفقرة الاولى: ماهية الشرطة القضائية و تشكيلاتها..... 53
الفقرة الثانية: تقسيمات الشرطة القضائية..... 53
اولا: الضباط السامون للشرطة القضائية 55
ثانيا: ضباط الشرطة القضائية العاديين 55
ثالثا: اعوان ضباط الشرطة القضائية..... 57
رابعا: الموظفون و الاعوان المكلفون ببعض المهام 58
خامسا: حالة خاصة 59
سادسا : ضباط الشرطة القضائية المكلفون بالأحداث 61
المطلب الثاني: علاقة الشرطة القضائية بالنيابة العامة و قضاء التحقيق 62
الفقرة الاولى: علاقة الشرطة القضائية بالنيابة العامة 62
الفقرة الثانية: علاقة الشرطة القضائية بقضاء التحقيق 65
الفقرة الثالثة : مسؤولية ضباط الشرطة القضائية..... 67
اولا:المسؤولية الجنائية 69
ثانيا: المسؤولية التأديبية 71
ثالثا: حدود المسؤولية الجنائية 73
المطلب الثالث : مهام الشرطة القضائية والاطر القانونية للأبحاث المباشرة من طرفها 74
الفقرة الاولى: مهام الشرطة القضائية 74
الفقرة الثانية : الاطر القانونية للأبحاث المباشرة من طرفها 77

اولا: حالة التلبس 78
ثانية : حالة البحث التمهيدي 84
ثالثا: الانابة القضائية 86
رابعا : مباشرة ضباط الشرطة القضائية لمهام لبعض المهام
خارج اطار الزجر 106
* الفصل الثاني : تجليات الانسنة في بعض السياسات الجنائية
والمقارنة وفي التشريع الجنائي المغربي 109
المبحث الأول : المبحث الأول: تجليات الانسنة من خلال نظام العقوبات
البديلة التجربة بسط للتجربة الفرنسية والمصرية، والمغربية 114
المطلب الاول :النموذج الفرنسي 114
الفقرة الاولى: العمل من اجل المنفعة العامة 115
الفقرة الثانية :المراقبة الالكترونية 115
الفقرة الثالثة: نظام الغرامة اليومية 116
الفقرة الرابعة : نظام شبه الحرية 116
الفقرة الخامسة: نظام التنفيذ المقترن بالوضع تحت الاختبار 116
الفقرة السادسة: التدريب على المواطنة 117
المطلب الثاني : النموذج المصري 117
الفقرة الاولى: : الاختبار القضائي 117
الفقرة الثانية: الوضع تحت المراقبة 118
الفقرة الثالثة : العمل لأجل المنفعة العامة 118
المطلب الثالث: انسنة نظام العقوبات البديلة بالمغرب وتجلياتها 119

DAR AL AFAK
COPY

الفقرة الأولى : تجليات الانسنة من خلال بدائل العقوبات السالبة للحرية 119
الفقرة الثانية: نواع العقوبات البديلة بالمغرب 121
اولا: العمل لأجل المنفعة العامة 121
ثانيا : نظام المراقبة الالكترونية 122
ثالثا: تقييد بعض الحقوق او فرض تدابير رقابية او علاجية او تأهيلية 123
رابعا:نظام الغرامة اليومية 123
المبحث الثاني : الجهات المخول لها تنفيذ العقوبات البديلة 125
المطلب الاول: ادارة السجون بالمغرب 126
المطلب الثاني: قاضي تنفيذ العقوبة 127
المطلب الثالث : موعد تنفيذ القانون 130
الخاتمة 133
الملحق 137
قائمة المراجع 255
الفهرس 259

DAR AL AFAK
COPY



عبد الكريم او لهياض من مواليد مدينة مراكش.

باحث في مجال الدراسات الجنائية.

حاصل على الاجازة في القانون الخاص.

حاصل على ماستر في العلوم الجنائية والأمنية .

حاصل على شهادة تكوين الذكاء الاصطناعي والرقمنة .

حاصل على شهادة في التدرب و التأهيل النفسي coach.

باحث بسلك الدكتوراه بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية ايت ملول، جامعة ابن زهر باكادير.

ولا جرم فان القانون الجنائي، لن يكف وحده للحفاظ على صيرورة المجتمع وحماية حقوق الأفراد، بل لابد من القواعد الاجرائية التي توضح كيفية اقرار القانون، وحماية الحقوق وتأكيد حرص الهيئات المتدخلة التي لها الأحقية في إقرار السياسة الجنائية ككل.

لقد كان لزاما بلورة القوانين المسطرية، في مرحلة وصفت فيها القاعدة الجرائية بالنمطية، ودلك لانبثاقها أصلا من المشرع، اقصد هنا رجالات القانون و نواب الأمة .

ولعل التجريم والعقاب كظاهرة سوسيو قانونية مرتبطة اساسا بتفاعلات المجتمع، ومتغيرات ما اضحى يؤشر اليه بعهد الرقمنة والجريمة المستحدثة، كلها عوامل جعلت القاعدة القانونية المنظمة لسلوك الافراد، تتخلى في اخر مراحلها عن نمطيتها و ثباتها واستقرارها ، و ان شئنا تخلت عن وحشيتها، فاضحى الميل اساسا الى الانسنة والتلطيف من خطورتها، مسالة لا محيد عنها، و مطلبا، بل خيارا تتماها معه نداءات وتطلعات السواد الأعظم من المجتمع .

9 789920 231510